TD(X)/Misc.6
14 February 2000
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الدورة العاشرة
بانكوك، ١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

# المناقشة التفاعلية

**المتكلم الرئيسي: السيد إنريكي إيغليسياس،**
**رئيس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية**

**موجز**
***من إعداد أمانة الأونكتاد. ليس وثيقة رسمية***

## أولا - البيان الرئيسي

شدد السيد إيغليسياس على الحاجة إلى استحداث استجابات وافية للعولمة على الصعيدين الوطني والدولي وإلى وضع قواعد يمكن أن تساعد على جعل العولمة عادلة قدر الإمكان. وقال إن التجربة التاريخية لأمريكا اللاتينية جديرة بالاعتبار في هذا الصدد.

ففي الخمسينات، قام راؤول بريبيش والاقتصاديون العاملون في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي باستحداث نموذج اختلف عن النهج الكلاسيكي الجديد من عدة نواح هامة. فقد استنكر هؤلاء عدم المساواة في العلاقة بين المركز والمحيط في الاقتصاد العالمي، وطالبوا بإجراء إصلاحات هيكلية وأيدوا استراتيجيات الاستعاضة عن الواردات. وقد حددت هذه الأفكار شكل الهيكل الإجمالي لهيئات الأمم المتحدة التي تتناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية وأدت إلى إنشاء الأونكتاد. كما أن أمريكا اللاتينية، التي ظلت طوال بعض

السنوات تحقق نموا مرضيا، كان لها نموذجها الذي تقترحه على العالم. وكان الأونكتاد من بين أقوى المدافعين عنها.

وما يُسمى بـ "العقد الضائع" الذي بدأ في أواسط السبعينات مع أول أزمة نفطية قد تأثر بعوامل دولية ووطنية على السواء. وكان من بين العوامل الأولى التضخم وعدم الاستقرار اللذان افتقرت البلدان بشأنهما إلى استجابات مناسبة على مستوى السياسات. وعلى الصعيد الوطني، شهدت هذه الفترة استنفاد النموذج الخاص بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي حيث حدثت اختلالات مالية، وسياسات نقدية فضفاضة إلى حد مفرط، وحالات انعدام كفاءة تسبب فيها الاعتماد المفرط على الاستعاضة عن الواردات، وفقدان القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. وقد أُولي اهتمام أكبر مما ينبغي للأهمية الشكلية لتوزيع الدخل واهتمام أقل مما ينبغي للتعليم والخدمات الصحية والاجتماعية.

وقد شهدت التسعينات عودة إلى نهج الاستقامة، في ظل ما أُطلق عليه "توافق آراء واشنطن:" فقد حدث في جميع أنحاء المنطقة السيطرة على التضخم، وأُخذ بإصلاحات مالية، وأُعيد تنشيط عملية التكامل الإقليمي. كذلك فإنه قد تمت استعادة النمو بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٣,٥ في المائة.

واليوم، فإن الحكومات المنتخبة ديمقراطيا في أمريكا اللاتينية يتعين عليها أن تتعامل مع تحديات العولمة التي يلزم من أجلها نموذج تنمية مختلف. والصورة العالمية القائمة هي أنه على الرغم من التقدم الاقتصادي فإن النمو ما زال متقلباً، وتوزيع الدخل ما زال مختلاً، كما أن البطالة ونقص العمالة يشكلان سببا للاستبعاد الاجتماعي. وقد اتسمت الإصلاحات بأنها غير كافية كما أنها أخفقت في حل جميع المشاكل الهيكلية.

وقال إن القضايا الرئيسية التي يلزم تناولها هي الضعف على مستوى الاقتصاد الكلي والضعف الاجتماعي. أما ضعف الاقتصاد الكلي فيشمل الحاجة إلى مضاعفة معدل النمو في المنطقة والحد من التقلب فيها، وزيادة الادخار المحلي (من أجل تخفيض اعتمادها على رأس المال الأجنبي القصير الأجل)، وتنويع صادراتها رأسياً (وهي الصادرات التي ما زالت تشكل فيها المواد الخام نصيباً مرتفعا بشكل غير متناسب).

وفيما يتعلق بالضعف الاجتماعي فإن واحداً من كل ثلاثة من أبناء أمريكا اللاتينية ما زال يعيش في حالة فقر على الرغم من المستويات المرتفعة تاريخيا للإنفاق الاجتماعي في المنطقة. ويشير ذلك بوضوح إلى الحاجة إلى جعل البرامج الاجتماعية التي تتولاها الحكومات أكثر كفاءة، والحاجة بصورة خاصة إلى إدراج جماعات مثل مجتمعات السكان الأصليين والأقليات السوداء والفقراء الريفيين.

والأمر الذي يلزم بصورة عاجلة هو البناء على إنجازات الماضي وكذلك، على النحو الذي تقترحه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، "إصلاح الإصلاحات". ففي حين أن استقرار الاقتصاد الكلي ما زال أمراً هاماً، فإنه يلزم الأخذ بنُهُج جديدة بشأن السياسات المالية والنقدية. وبغية النهوض بتحقيق زيادة

في الإدخار المحلي، فإنه ينبغي إصلاح نظم الضمان الاجتماعي وأسواق رأس المال. وتعزيزاً للقدرة التنافسية للصادرات، فإنه يجب أيضا التصدي لمشكلة "التكاليف القطرية"؛ وهذا يشمل إجراء تحسينات في الهياكل الأساسية والحد من أوجه عدم الكفاءة في القطاع العام.

وشدد السيد إيغليسياس على أن الطريقة الوحيدة لكسر الحلقة المفرغة الخاصة بالفقر هي الاستثمار في التعليم. وأوضح أن الفارق بين آسيا وأمريكا اللاتينية فارق صارخ في هذا الصدد. ومما يتسم بأهمية مساواة السياسات التي تهدف إلى دعم إدماج القطاع غير الرسمي.

وليس بمقدور أمريكا اللاتينية أيضاً أن تظل خارج نطاق مجتمع المعرفة الناشئ، وذلك إذا كان لها أن تظل ذات قدرة تنافسية في الأسواق العالمية. ولجعل ذلك يحدث، فإنه يلزم تشكيل تحالفات استراتيجية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويجب إعادة تعريف دور الدولة، وما زال حسن التدريب يشكل في هذا الصدد عموداً من أعمدة التنمية.

وللاندماج الاقتصادي في أمريكا اللاتينية سجل طويل من النجاح: فلا ينبغي وقفه. وينبغي لبلدان المنطقة أن تقاوم إغراء الحمائية. ويلزم إيجاد آليات لتسوية المنازعات كما يلزم السعي إلى تحقيق أهداف طموحة، مثل الأخذ بعملة مشتركة للسوق المشتركة الجنوبية "ميركوسور" (MERCOSUR).

وانتقل السيد إيغليسياس إلى البيئة الدولية فقال إنه يجب معالجة أوجه عدم التماثل الشديدة في التجارة المتعددة الأطراف والنظام المالي. وأوضح أن فشل اجتماع سياتل، الذي كانت فيه البلدان النامية هي الخاسر الرئيسي، كان صيحة تنبيه لنظام لم يتكيف بما فيه الكفاية على مر الوقت. وما زالت البلدان المصنِّعة تقوم بحماية منتجيها في قطاعات رئيسية مثل المنسوجات والزراعة. ويجب إتاحة الفرصة للبلدان النامية لكي تشترك على نحو أنشط في منظمة التجارة العالمية. ويتعين إيجاد توافق في الآراء في مجالات مثل المعايير البيئية ومعايير العمل، وهي مجالات يقدم فيها الأونكتاد إسهاماً هاماً.

وقال السيد إيغليسياس إن قوة الأفكار هي أصل كبير من الأصول المتوفرة لدى الأمم المتحدة والأونكتاد بوجه خاص. وعبَّر بكلماته عما قاله الكاتب المكسيكي أوكتافيو باز، فخلُص إلى نتيجة مؤداها أن القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يكون قرن الأخوة والتضامن.

**ثانيا - المناقشة التي تلت ذلك**

في المناقشة التي تلت العرض المقدم من السيد إيغليسياس، أُثيرت عدة نقاط بشأن الخصائص المميزة لمنطقة أمريكا اللاتينية. فقد سُلِّم في وقت مبكر، أي في الستينات، بأهمية التوجه التصديري ولكن النجاحات الأولية قد توقفت في السبعينات. ومن بين أسباب النجاح الأبطأ نسبياً الذي تلا ذلك في المنطقة - بالمقارنة مثلاً مع جنوب

شرقي آسيا – أوجه القصور في التعليم وعدم قدرة الدولة على الاضطلاع بدور يتلاءم جيدا مع الاحتياجات المتغيرة. كذلك فإن المجتمع الدولي قد استجاب بطريقتين مختلفتين تماماً للأزمتين الماليتين اللتين حدثتا في الثمانينات والتسعينات. فعلى عكس الحالة الأخيرة، فإنه لا الأوضاع الاقتصادية الدولية ولا الاستجابة الدولية لأزمة الديون في الثمانينات قد دعمت الانتعاش السريع، فتولدت بذلك أزمة إنمائية.

وأحد المجالات التي استحوذت على اهتمام كبير لدى المشاركين في المناقشة التي تلت ذلك هو أهمية البُعد الإقليمي ودون الإقليمي. وقد أُشير إلى أن التكامل الإقليمي أمر مهم للتنمية من وجهات نظر عدة. فهو يسهم على نحو هام في اشتراك البلدان الأعضاء في الاقتصاد العالمي ويزيد من فعاليتها في المحافل الدولية. كذلك فإنه يوسع من نطاق الأسواق ويصبح عاملاً مسهماً في نجاح الاستعاضة عن الواردات والتوسع في الصادرات وجهود التنويع؛ كما أنه يسهم أيضاً في إنشاء مجتمع معلومات وفي تناول الاهتمامات البيئية. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن الربط بين السياسات الاجتماعية والتكامل، مما يحد من تعرض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للصعوبات العالمية. وهكذا فإن تعزيز المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية مطلوب بالقدر المطلوب به تعزيز المؤسسات الدولية. وقد كان التكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية قصة نجاح لأنه توجد رسالة للتكامل كما يوجد تقليد طويل العهد له. كذلك فإن أوجه التقدم والتكنولوجي تتيح فرصا لتعميق هذه العملية.

وجرى التأكيد أيضا على الافتقار إلى إجراءات فعالة على الجبهة الاجتماعية على الرغم من تقدير أهمية إدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية تقديراً واسع النطاق. وعلى الرغم من وجود بلد واحد فقط من أقل البلدان نمواً في المنطقة، فإن حالة الجماعات المحرومة داخل كثير من البلدان قد تدهورت على نحو يُعتد به في الآونة الأخيرة. وتؤثر الأزمات دائما على الجماعات نفسها. وكثيرا ما تستقبل الحكومات التقارير المتعلقة بالقضايا الاجتماعية استقبالا بارداً. وشبكات الأمان الاجتماعي ليست بكافية؛ كما أن السياسة الاقتصادية يجب أن تضم أهدافاً اجتماعية. وتوجد حاجة بالغة إلى تعزيز الحوار التفاعلي، وخاصة داخل البلدان. ويمكن للمجتمع المدني أن يساعد في الاستجابة للمشاكل الاجتماعية وتحسين حالة قطاعات المجتمع المحرومة. وللعولمة تأثير سلبي بصورة خاصة على حالة المرأة التي تشكل "المتصدي الرئيسي للفقر" ويجب أن يؤكد الأونكتاد بقدر أكبر على تصحيح ذلك.

وقد ظل الموضوع السائد حتى الآونة الأخيرة هو تخفيض دور الدولة. والحدود الجديدة المطرحة الآن هي إعادة تعريف هذا الدور. فثمة حاجة إلى دولة تقوم بدور إيجابي يكمل الأسواق وذلك بإجراءات تتسم بالذكاء. فهي يجب أن تدعم التنوع الأفقي، ولا سيما الرأسي، في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية. ويتعين عليها القيام، بدعم دولي، بتحسين قدرة المشاريع على استيعاب التكنولوجيا، وتحسين القدرة التفاوضية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتحتاج المشاريع إلى أن تصبح باحثة نشطة عن التكنولوجيا. وفي إطار عملية إعادة تعريف الدولة وتعزيزها، فإنه يجب أيضا تعزيز المجتمع المدني. وللأمم المتحدة دور حاسم الأهمية في هذا الصدد وفي تناول القضايا المعقدة مثل المعايير البيئية ومعايير العمل.

ويجب أن تستجيب قواعد التجارة الدولية لاحتياجات جميع البلدان وأن تسمح بإمكانية تنفيذ سياسات ذات قاعدة اجتماعية يمكن للجميع أن يؤيدها، بما في ذلك صندوق النقد الدولي. والدرس الذي يستفاد من اجتماع سياتل هو أنه يوجد وعي دقيق بهذه العملية. وتوجد أيضا الإرادة السياسية للقيام بالإصلاح. ومن شأن قيام نظام تجاري مفتوح وعادل، وخاصة مع إزالة الإعانات في البلدان المتقدمة، أن يُسهم على نحو هام في تدعيم الإيرادات وإمكانيات الإدخار في بلدان المنطقة.

ومن بين الأفكار الإضافية المتعلقة بعملية الإصلاح الدولي الحاجة إلى حركية العمل، واتخاذ خطوات لتناول مسألة تقلبية تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، والحاجة إلى التصدي للنفوذ العالمي المتزايد للمؤسسات العملاقة. وقد أُعرب عن القلق بشأن ما إذا كانت توجد القيادة الضرورية لإقامة نظام تجاري مفتوح وهيكل مالي يولِّد موارد مستدامة من أجل التنمية وللحفاظ عليهما.

— — — — —